منها على انفراد . وفي مجلس اللواء بالنسبة لجميع الاقضية كلا على حدة ، وفي مجلس ادارة الولاية بالنسبة لكافة الالوية (١) ، ومع هذا بقي لهذا النظام مساوىء تحدث نتيجة انسجام الملتزمين والسلطات المحلية لدرجة يصل الامر بهم الى زيادة الضرائب المطلوبة من الفلاحين (٢)

نظام الامانة : يقوم هذا النظام على اساس تكليف الدولة لجباة خصوصيين مهمتهم جمع الاموال الاميرية وحسب نظام الولايات لعام ١٨٦٤ كلف مختارو القرى بجمع هذه الاموال على تسعة اقساط تحددها الدولة ، غير ان التلاعب الذي حدث في ذلك اجبر الدولة على الغاء العمل بهذا الاسلوب واتصلت الدولة العثمانية بالاهالي مباشرة حيث كانت ترسل تذكرة خاصة لكل فرد يوضح فيها مقدار الاموال المطلوبة منه ثم تكلف الدولة جباتها بجمع هذه الاموال بسبب تلك التذاكر ، ومع هذا فقد كان لهذا النظام مساوىء كانت تحدث نتيجة تلاعب المخاتير في زيادة الضرائب المفروضة على الفلاحين ، كما ان الدولة كانت تستخدم جنود الدولة في جباية الضرائب مما زاد الحالة سوا بالنسبة للفلاحين (٣) . وقد واجهت الدولة العثمانية عدة مصاعب في تطبيق هذا النظام نظرا لتراكم البقايا من الضرائب على الاهالي ولكثرة الهاربين من الخدمة العسكرية (٤)

هكذا كانت علاقة الدولة بواسطة انظمة لجباية الضرائب هما نظام الالتزام ونظام الامانة وقد امتاز الاول عن الثاني بكونه نظام غير مباشر حيث كان الملتزم واسطة بين الدولة و الفلاحين في حين كان نظام الامانة مباشرا لم تكن بين الدولة والفلاحين اية واسطة . اما عن علاقة الاقطاعيين (اصحاب التجارات والزعامات) بالفلاحين فتدور هذه العلاقة حول جباية الاموال واستغلال الاراضي التي احيلت اليهم من قبل الدولة اما على شكل تيمار او زعامة اوخاص وهم بدورهم يحيلون هذه الاراضي الى الفلاحين بموجب شروط يتفق عليها الطرفان ، غير ان هذه العلاقة لم تستمر بين الطرفين خاصة بعد صدور قانون الطابو ١٨٦١م لان العائلات المتنفذة قد حلت محل كبار الملاك في علاقتهم مع الفلاحين وقد اتسمت هذه العلاقات الجديدة بالتسلط على العكس مما كانت عليه مع الاقطاعيين (٥)

١ – الدستور : المجلد الثاني ص ٣٦ – ٤١

٢ – عبد العزيز عوض : متصرفية القدس – رسالة دكتوراة غير منشورة .

٣ – عبد العزيز عوض : الادارة العثمانية في ولاية سورية ص ١٨٧ – ١٨٩ .

٤ – عبد العزيز عوض : متصرفية القدس – رسالة دكتوراة غير منشورة .

٥ – عبد العزيز عوض : الادارة العثمانية في ولاية سورية ص ١٨٧ – ١٨٩

وقد استخدمت الدولة العثمانية الاساليب التالية في استثمار الاراضي وهي : –

١ – الاستثمار المباشر : يقوم الملاك بالعمل الزراعي مستعينين احيانا ببعض العمال وقد اتبع هذا الاسلوب في الملكيات الصغيرة والمتوسطة .

٢ – الاستثمار غير المباشر استخدم هذا الاسلوب في الملكيات الكبيرة والصغيرة وقد اتخذ عدة اشكال (١)

أ – المرابعة : وهو اعم نظام كان متبعا في استغلال الملكيات الواسعة (٢) ومضمون هذا الاسلوب تكليف احد الفلاحين بالعمل لدى صاحب الارض مقابل ربع المحصول بشرط ان يقدم صاحب الارض كافة المصاريف .

ب – المخامسه : يقوم الفلاح باستثمار الارض متحملا كافة المصاريف وفي النهاية يقدم لصاحب الارض خمس المحصـــول .

ج – المناصفة : يقدم المـالك للفلاح الارض والبذور مقابل استثمار هذا الفلاح للارض مستخدما ادواته الخاصة وفي النهاية يتقاسمون المحصول مناصفة .

د – المزراعة : يقدم المـالك للفلاح الارض مقابل استثمارها على ان يتقاضى المالك نسبة من المحصول يتراوح بين $\frac{1}{4}$ او $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{2}$ (٣) لان هناك عدة عوامل تتحكم في تقسيم غلة الارض بين المـالـــك والمستأجر منها العادة وموضع الارض والامطار ووجود العمال وري الارض ونفقات الزراعة (٤) . كما ان للشخص

١ – عبد العزيز عوض : متصرفية القدس – رسالة دكتوراة غير منشورة .

٢ – عصام عاشور : نظام المرابعة في سورية وفلسطين – مجلد الابحاث – السنة الاولى الجزء الثالث سبتمبر ١٩٤٨ ص ٣٢ – ٤٨ .

٣ – عبد العزيز : متصرفية القدس ولبنان رسالة دكتوراة غير منشورة .

٤ – عصام عاشور : نظام المرابعة في سورية وفلسطين – مجلد الابحاث – السنة الاولى الجزء الثالث سبتمبر ١٩٤٨ ص ٣٢ – ٤٨ .